

تحليل الاستثمارات المالية باستخدام المؤشرات المالية بالتطبيق في مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار للفترة (2007-2009) المالية

أ.م. د. إبراهيم محمد علي الجزراوي* الباحثة نور عبد الرزاق عبد الله**
جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد- قسم المحاسبة

المستخلص:

وضح البحث تحليل الاستثمارات المالية من خلال تحليل القوائم المالية للمصارف التجارية باستخدام المؤشرات المالية لغرض تحديد مدى جدوى هذه الاستثمارات وتحديد الانحرافات السلبية و الانحرافات الايجابية وذلك لغرض تشخيص الانحرافات السلبية وتطوير الانحرافات الايجابية. نظراً لأهمية الاستثمارات المالية في عملية التنمية الاقتصادية ، فضلاً عن ذلك تعد الاستثمارات المالية من أهم الأنشطة المصرفية التي تجلب الإيرادات المجزية نتيجة قيام المصارف التجارية باستلام الودائع المصرفية ومن ثم تشغيلها وتوجيه هذه الأموال إلى المجالات الاستثمارية المناسبة.

ABSTRACT :

The research explain the analysis of finance investments through analyze the finance tables for commercial banks, by using the pointers to indicate the limits of economical benefit for these investments, and fix the negative deviations and as well positive, for the purpose of diagnostic the negative (disadvantage) and develop the advantage deviation, For the importance of finance investments in the development operation and economical growth, further to that the finance investments is represent one of the most activities in the commercial banks in which aim the adequate incomes as a result of the commercial banks act to receipt the banks deposits and then make it growth and develop through commercial advantage operations in the local markets and investments , and directed these money in the proper investment fields .



مجلة العلوم

اقتصادية وإدارية

المجلد 18

العدد 66

الصفحات 387 - 413

بحث مستل من رسالة ماجستير لم تناقش.



المقدمة

تعد الاستثمارات المالية جوهر عملية التنمية الاقتصادية، لما له من أهمية كبرى في تطوير المؤسسات المالية وتوسيعها، وتعتبر في الوقت نفسه من أهم الأنشطة المصرفية التي تجلب الإيرادات المجزية نتيجة قيام المصارف التجارية باستلام الودائع المصرفية ومن ثم تشغيلها لكونه وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين.

هذا ولغرض تحديد وتوجيه هذه الأموال في المجالات الاستثمارية المناسبة و تحديد مدى جدوى هذه الاستثمارات، فإنه يتم تحليلها باستخدام المؤشرات المالية، إذ أن القوائم المالية والكشوفات الملحقة بها لم تعد قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط الاستثماري ولذلك كان لابد من خضوع تلك القوائم لأساليب التحليل المالي كونه لا يقتصر على قراءة الأرقام التي تظهرها القوائم المالية والكشوفات الملحقة بها وإنما يتعدى ذلك إلى تفسيرها وبيان مواطن القوة لتعزيزها ومواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها.

و جرى تقسيم البحث إلى ستة محاور رئيسية، وضح في المحور الأول منهجية البحث، وفي المحور الثاني طبيعة الاستثمارات المالية، وفي المحور الثالث التحليل المالي في المصارف التجارية، وفي المحور الرابع مؤشرات تحليل الاستثمارات المالية، وفي المحور الخامس تحليل مؤشرات الاستثمارات المالية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للفترة 2007-2009 المالية ثم يليه المحور السادس الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول/ منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث:

تعد المؤشرات المالية احد أهم الأساليب الأساسية في تحليل الاستثمارات المالية في المصارف التجارية لتحديد مواطن القوة ومواطن الضعف، فضلاً عن توجيه الأموال المتاحة في المصارف التجارية إلى أفضل المجالات الاستثمارية وتحديد مدى جدوى هذه الاستثمارات، وان مشكلة البحث تتلخص في: قصور المصارف التجارية في استخدام المؤشرات المالية لتحليل الاستثمارات المالية.

ثانياً: أهمية البحث:

نظراً لأهمية الاستثمارات المالية والدور الذي تلعبه في إنعاش الاقتصاد وزيادة الرفاهية وتوظيف الأموال للحصول على العوائد، لذلك لابد من تحليل الاستثمارات المالية وتوجيهها إلى أفضل المجالات وتحديد مواطن القوة ومواطن الضعف.

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:-

1. دراسة مفهوم وأهمية الاستثمارات المالية وأدواتها المتداولة في اسواق الاوراق المالية.
2. تحليل الاستثمارات المالية باستخدام المؤشرات المالية.
3. تحديد الانحرافات السلبية والايجابية للاداء الفعلي للنشاط الاستثماري مقارنة بسنة الاساس بهدف معالجة الانحراف السلبي وتطوير الانحراف الايجابي.

رابعاً: فرضية البحث:

إن استخدام المؤشرات المالية في تحليل الاستثمارات المالية في المصارف التجارية تكشف الانحرافات السلبية والانحرافات الايجابية وذلك لغرض تشخيص الجوانب السلبية وتطوير الجوانب الايجابية. فضلاً عن ذلك اكتشاف فرص استثمارية جديدة وتحديد مدى جدوى هذه الاستثمارات. على هذا الأساس فإن فرضية البحث هي:

إن اعتماد المصارف التجارية على المؤشرات المالية في تحليل الاستثمارات المالية سوف يكشف لنا الجوانب السلبية والجوانب الايجابية في النشاط المراد تحليله فضلاً عن كشف الفرص الاستثمارية في المصارف التجارية، وسوف يوفر بيانات ومعلومات تهم إدارة المصرف في توجيه استثماراتها نحو المجالات الاقتصادية.

المحور الثاني/ طبيعة الاستثمارات المالية

2-1: خلفية اقتصادية للاستثمار:

يستمد الاستثمار "Investment" أصوله العلمية من علم الاقتصاد، كون مضمونه يشير إلى تخصيص الكفوء للموارد المتاحة وتقييمها، كما أن له صلة بمفاهيم اقتصادية من أهمها الدخل Income، والاستهلاك Consumption والادخار Saving، والاقتراض Borrowing. (مطر، 2006: 15) فمن وجهة نظر الاقتصاد يتمثل الاستثمار في استخدام لجزء من الموارد المتاحة (المدخرات) لدى المجتمع لتكوين رأس المال سواء كان هذا التكوين للتوسع أم لإنشاء وحدات جديدة التي يعاد استعمالها في العملية الإنتاجية لإنتاج سلع أخرى (حمد، 2009: 41) وعرف الاستثمار من الجانب الاقتصادي بأنه "توجيه مدخرات نحو استخدامات مختلفة تؤدي إلى إشباع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة الرفاهية". (سبحانه، 2006: 29). ويعرف الاستثمار أيضاً بأنه "أي موجود ملموس أو غير ملموس والتي من المحتمل أن تؤدي إلى تحقيق عائد دوري أو تؤدي إلى زيادة في القيمة". (Winger & prasca, 1995: 10).

2-2: مفهوم وتعريف الاستثمار:-

اتخذ مفهوم الاستثمار "Investment" عدة اتجاهات اختلفت باختلاف وجهات النظر حول طبيعة الاستثمار والطريقة التي ينظر من خلالها الفرد أو الوحدة الاقتصادية إلى رأسمالها وكيفية تنميته وتكثيره. فالاستثمار في اللغة، مصدر استثمر يستثمر وهو الطلب بمعنى طلب الاستثمار، واصله من الثمر وهو له عدة معان منها ما يحملها الشجر وما ينتجه، ومنها أنواع المال. ويقال: ثمر (بفتح الميم) الشجر ثموراً، أي ظهر ثمره، وثمر الشيء أي أتى نتيجه، وثمر ماله (بضم الميم) أي كثر، ويقال: استثمر المال وثمره (بتشديد الميم) أي استخدمه في الإنتاج. (علوان، 2009: 29) والاستثمار في الاصطلاح يغطي عدد كبير من الأنشطة. وغالبا ما يشير هذا المفهوم إلى استثمار الأموال في شهادات إيداع والسندات والأسهم، كما قد يشير أيضا إلى الأوراق المالية التي تساعد المستثمر في التحوط ضد تقلب أسعار الأوراق المالية مثل الخيارات والعقود المستقبلية. هذا بالإضافة إلى الاستثمار التقليدي في الموجودات الحقيقية الملموس. (الحناوي وآخرون، 2007: 15) وبالمفهوم العام والشامل للاستثمار يقصد به "إرجاء أو تأجيل الاستهلاك لفترة قادمة، ثم توجيه هذه الأموال إلى الاستثمار وليس الاكتناز". (عبد الجواد والشديفات، 2006: 15). أما الاستثمار من وجهة النظر المحاسبية يعرف بأنه "حركة توظيف الأموال في الموجودات المختلفة التي تهدف من خلالها المؤسسات إلى استخدام فائض السيولة النقدية لديها في شراء الأراضي والمباني أو إنشائها وإيداع الودائع النقدية لأجل في المؤسسات المالية وفي شراء الأسهم والسندات والحوالات والمساهمة في تأسيس المصارف والوحدات الاقتصادية". (صالح وآخرون، 2009: 2). ويعرف المشرع العراقي الاستثمار، كما جاء في قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة (2006) على أنه "توظيف المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد". أما الاستثمار من الناحية المصرفية فيعرف بأنه "توظيف الأموال في أية موجودات لأجل قصيرة أو متوسطة أو طويلة بهدف تحقيق عائد". (سلام، 2004: 92). كما عرف بأنه "تشكيلة من الأوراق المالية التي يحتفظ بها المصرف لتحقيق أهدافه التي تسعى إليها في السيولة والربحية والمسؤولية الاجتماعية". (Rose, 1999: 307). أي أن معظم المصارف تتخذ الاستثمار في الأوراق المالية بوصفها بديلا للنقدية المعطلة (Substitute For Cash) أي بدلا من أن تحتفظ بأرصدة نقدية كبيرة في خزائنها لهدف السيولة (Liquidity)، والتي لا يتولد عنها أي عائد، أي تقوم باستثمار جزء من تلك النقدية في أوراق مالية يتولد عنها عائد يحقق لها هدف الربحية (Profitability)، وفي الوقت نفسه يمكن تحويلها إلى نقدية بصورة سريعة، عندما يستلزم الأمر، وهو ما يحقق هدف السيولة، وهذا يعني أن الاستثمار في الأوراق المالية يستهدف تحقيق الربح والسيولة معا. (الحسيني، 2010: 56).



في مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار للفترة (2007-2009) المالية

يلاحظ مما تقدم، اختلاف وجهات النظر حول مفهوم الاستثمار ألا أن جميع المفاهيم تدور بشكل عام أن الاستثمار هو "توظيف الأموال الفائضة في (المشاريع الاقتصادية، شراء الأسهم والسندات، إيداع الودائع النقدية، شراء الأراضي و المباني) للحصول على عوائد مستقبلية متمثلة بـ (الأرباح الرأسمالية، توزيعات الأرباح، حقوق الامتياز، الفوائد، العائد من الإيجارات) مع تحمل المخاطر باحتمال عدم تحقق العوائد".

2-3: مفهوم وتعريف الاستثمار المالي:-

سوف نتناول في هذه الفقرة الرئيسية مفهوم وتعريف الاستثمار المالي في الأوراق المالية المتاحة للاستثمار في السوق المالية (الأسهم والسندات) والأوراق المالية الأخرى بهدف امتلاكها لمدة زمنية معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي بغية الحصول على أرباح إضافية. ويتم تداول الاستثمارات المالية في الأسواق المالية التي تتصف بالكفاءة العالية. (الحسيني، 2010: 67). ويترتب على ذلك حياة المستثمر لموجود مالي غير حقيقي، والموجود المالي يمثل حقاً □ مالياً □ يخول حاملة المطالبة بموجود حقيقي (كداوي، 2008: 15)، ويعبر عن الاستثمار المالي بعقود مكتوبة على ورق (Alexander, 2001: 1). وعلية يترتب لحاملها الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد بشكل قانوني، وهذا الحق يتمثل في الحصول على جزء من عائد الموجودات الحقيقية المصدرة للورقة المالية.

وعرف مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق الاستثمار المالي بأنه "الاستثمارات طويلة الأمد في الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات"، كما عرف بأنه "شراء تكوين رأسمالي موجود" وهذا يعني شراء حصة في رأسمال (سهم) أو قرض (سند أو شهادة إيداع أو أذن خزينة). (رمضان، 2007: 39)، ويعرف أيضاً □ أنه "موجودات يحتفظ بها المستثمر، وإما أن تكون غير قابلة للتسويق مثل (شهادات الإيداع المصرفية) أو قابلة للتسويق مثل (أدوات السوق النقدية، السندات والأسهم)". (القره لوسي، 2007: 51).

ويتضح من التعاريف أعلاه، أن تعريف (رمضان) و (القره لوسي) من وجهة نظر المستثمر الفرد إذ يقسم (رمضان) الاستثمار من حيث الحقوق إلى أدوات ملكية (حصة في رأسمال) وأدوات دين (قرض)، إما (القره لوسي) فإنه يقسم الاستثمار من حيث قابلية للتداول (غير قابلة للتسويق وقابلة للتسويق).

واستناداً إلى ما تقدم يمكن تعريف الاستثمار المالي بأنه "توظيف الأموال الفائضة أو المتجمعة لدى الفرد أو الوحدة الاقتصادية في الموجودات المالية (أدوات سوق النقد، أدوات سوق رأسمال، أدوات سوق المشتقات) للحصول على عوائد (فوائد أو توزيعات أرباح... الخ) خلال فترة زمنية معينة مع تحمل مخاطر".

2-4: أهداف الاستثمار المصرفي :-

تسعى المصارف من خلال قيامها بعمليات الاستثمار تحقيق العديد من الأهداف، والتي تختلف على وفق الغرض الذي نشأت من أجله، أو وفق الظروف المحيطة بها سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية. أخذ هذا بالحسبان درجة المخاطرة المصاحبة لتلك الاستثمارات (تحقيق أكبر عائد بأقل درجة من المخاطر)، ويهدف الاستثمار إلى إنعاش الاقتصاد وزيادة الرفاهية وتوظيف الأموال للحصول على العوائد (الحسيني، 2010: 57). وتتلخص أهداف الاستثمار عموماً □ في المصارف التجارية بالآتي :-

2-4-1: تحقيق عائد للمصارف:

تقوم المصارف بتوظيف بعض مواردها المالية بدلاً □ من تركها عاطلة لدى المصرف، بعد إن يحتفظ بقدر كاف من المال السائل في خزائنه ليواجه به مسحوبات للمودعين، إذ أن بقاء الأموال الفائضة عن الحاجة لدى المصرف بصورة متجمدة يؤدي إلى تعرضها لمخاطر انخفاض القيمة الزمنية للنقود و ثم لتآكل قوتها الشرائية، وإن تحقيق العائد يساعد على الاستمرار في المشاريع الاستثمارية وتحقيق النمو والتوسع. (علوان، 2009: 35).

2-4-2: الوفاء بمتطلبات السيولة المصرفية:

تمثل السيولة المصرفية قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة بالقدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين، ومقابلة طلبات الانتماء أو أية طلبات أو حاجات مالية أخرى. كذلك تعرف السيولة المصرفية وفق مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق على أنها " حجم التمويل الكافي لتلبية مسحوبات الودائع والالتزامات المالية الأخرى المستحقة على المصرف في الوقت المحدد أو عند الطلب " (القاعدة المحاسبية رقم (10)- لسنة 1998).

وعليه تقوم المصارف بالاحتفاظ باحتياطات قابلة للتحويل إلى نقد لتأمين حالة السيولة عند المصرف لتساعدها بالوفاء بمتطلبات السيولة النقدية وتجنب مخاطر العسر المالي، إذ تعد الأوراق المالية من أهم مصادر السيولة إذ تستطيع المصارف بيعها في السوق المالية وسداد التزاماتها المالية تجاه الدائنين في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة. (الحسيني والدوري، 2008: 160)

2-4-3: مواجهة مخاطر تعرض المصرف للازمات:

قدرة المصرف على مواجهة التمويل الموسمي أو السحب المفاجئ من الودائع أو من الاعتمادات المفتوحة للزبائن فعند احتفاظ المصرف بمحفظة الأوراق المالية يبعد عنه خطر التعرض للازمات، إذ يستطيع أن يبيع قدرًا منها في أسرع وقت. (برتو، 2009: 31) أو يقترض من البنك المركزي أو المصارف الأخرى بضمان ما في حوزته من أوراق مالية، وبذلك يحافظ على سمعة المصرف من التعرض للإفلاس (سبحانه، 2006: 32).

2-4-4: المساهمة في دعم الاقتصاد القومي:

تعد المصارف من المؤسسات المالية الحيوية ضمن أطار الاقتصاد القومي، حيث تلعب دوراً ريادياً واستراتيجياً في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية والنقدية، وعليه فإن المصارف تساهم بشكل جوهري في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتستهدف مصلحة الاقتصاد القومي عندما تكتتب في أوراق حكومية، ولاسيما في الدول النامية. (برتو، 2009: 31)

2-5: الأدوات الاستثمارية المتداولة في الأسواق المالية:-

تعد أدوات الاستثمار المالي من أكثر الأدوات الاستثمارية انتشاراً، لذلك على المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار التعرف على أدوات الاستثمار المتاحة، وأجراء عملية مفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتعددة من حيث معدل العائد ودرجة المخاطرة لاختيار أداة الاستثمار المناسبة. (الوطيان، 1990: 35)، وتنقسم الأدوات الاستثمارية حسب تداولها في أسواق الأوراق المالية وكما في الشكل رقم (1) وكالاتي:

2-5-1: الأدوات الاستثمارية المتداولة في سوق النقد

تعد الأدوات الاستثمارية المتداولة في سوق النقد قصيرة الأجل وتشمل الأدوات الدين وأدوات ذات الدخل الثابت، وكما يأتي:-

أولاً: اذونات الخزينة Treasury Bill

هي أوراق مالية تقوم الحكومة ببيعها إلى المستثمرين الراغبين فيها مثل المصارف ووحدات اقتصادية التامين بخضم عن قيمتها الاسمية بهدف الاقتراض للأجل القصير لسد حاجات مالية قصيرة الأجل، وبذلك فهي أداة من أدوات الدين العام قصيرة الأجل. و تستحق هذه الأوراق في مدة تقل عن السنة وتحمل عائداً متدنياً لأنها تكاد تخلو من المخاطر. (رمضان، 2007: 46).

ثانياً: الأوراق التجارية Commercial Paper

هي كمبيالات تتخذ شكل (سندات اذنية Promissory note) غير مضمونة تصدرها الوحدات الاقتصادية المالية وتستخدم إيراداتها لتمويل الاحتياجات من رأس المال التشغيلي القصير الأجل. (Koch & MacDonald, 2000: 787)، وتمتاز الجهات المصدرة لها بأنها وحدات اقتصادية كبيرة الحجم، وعادة ما تحصل على انتماء مفتوح لدى بعض المصارف التجارية، تقوم بمقتضاه تلك المصارف بدفع قيمة تلك الأوراق لحاملها في تاريخ الاستحقاق وتصدر لحاملها على أساس الخضم وتتسم بالمخاطر المرتفعة (عبد الجواد والشديقات، 2006: 125).



ثالثاً: شهادات الإيداع Certificates Deposits

وهي عبارة عن شهادات صادرة من المصارف التجارية للإيداع قصيرة الأجل للمودعين، عندما تكون المصارف بحاجة للأموال للتمويل قصير الأجل وفي المقابل يحصل المودع على فائدة متفق عليها مع المصرف وتدفع له مع المبلغ الأصلي في تاريخ الاستحقاق المحدد وبما أن هذه الشهادات قابلة للتداول فيمكن لحاملها بيعها في السوق النقدية قبل استحقاقها. (Rose & Hudgins, 2005: 312)

رابعاً: القبولات المصرفية Banker's Acceptance

وتعتبر أقدم أدوات سوق النقد، وقد نشأت لخدمة حركة التجارة الدولية، فهي أمر بالدفع يطلبه الزبون من خلال المصرف بان يقوم بالدفع له أو لشخص ثالث مبلغاً في تاريخ محدد، ويصبح هذا الأمر مقبولاً إذا قام المصرف بختمه (القبول) وبالتالي يمكن بيع هذا القبول في سوق النقد أو الاحتفاظ به حتى تاريخ استحقاقه والذي يتراوح ما بين (30-170) يوماً. (علوان، 2009: 172) ويعد تداول القبولات بين المصارف التجارية يحقق هدفي السيولة والأمان ويعمل على خلق فاعلية في القبولات المصرفية وزيادة تعزيز التجارة الدولية من جانب، كما تشجع المستثمرين للمساهمة في تداول القبولات من جانب (الحسيني، 2010: 80).

خامساً: يورو دولار Eurodollar

اكتسبت هذه الأداة تسميتها الأصلية عندما أخذت بعض المصارف الأوروبية تفتح لعملائها حسابات ودائع لأجل بالدولار وتلتزم بدفعها لهم بحلول أجلها بالدولار أيضاً، وذلك بخلاف العرف السائد لدى المصارف التجارية والقاضي بدفع الودائع بالعملة المحلية. واستخدمت تلك المصارف ما لديها من ودائع بالدولار في عمليات إقراض بالدولار أيضاً بفوائد أعلى من تلك التي تدفعه على الودائع. (مطر، 2006: 204).

2-5-2: الأدوات الاستثمارية المتداولة في سوق رأس المال:

تعد الأدوات الاستثمارية المتداولة في سوق رأس المال طويلة الأجل وتعتبر مصدر هام للتمويل الخارجي وكما يأتي:

أولاً: الأسهم العادية Common Stocks

يعرف السهم العادي على أنه " وثيقة مالية تصدر عن وحدة اقتصادية مساهمة ما بقيمة اسمية ثابتة، تضمن حقوقاً و واجبات متساوية لمالكها وتطرح على الجمهور عن طريق الاكتتاب العام في الأسواق الأولية ويسمح لها بالتداول في الأسواق الثانوية، فتخضع قيمتها الاسمية لتغيرات مستمرة ". (عبد الجواد والشديفات، 2006: 88)، وهكذا فإن الأسهم العادية تعبر عن حصص الملكية بموجودات الوحدة الاقتصادية وتستلم مقسوم إرباح في حالة تحقيق صافي دخل عندما تقرر الوحدة الاقتصادية التوزيع لهذا الدخل الصافي أو لجزء منه. (العامري، 2007: 74)

ومن أهم مزايا التي تتحقق للوحدة الاقتصادية المصدرة للأسهم العادية بأنها تمثل مصدراً دائماً للتمويل إذ لا يجوز استرداد قيمتها من الوحدة الاقتصادية إلا من خلال بيعها في السوق المالي. (أبو موسى، 2005: 133). بينما المزايا التي تحقق لحملة الأسهم العادية بحقها بالتصويت في الجمعية العمومية وحق فحص الدفاتر، كما يتمتع بالأولوية في شراء الأسهم العادية وحق الحصول على الأرباح، لذلك تعتبر الأسهم العادية من القنوات الاستثمارية الجذابة للمستثمر الذي يهدف إلى زيادة في القيمة الرأسمالية لاستثماراته (الوطيان، 1990: 40).

ثانياً: الأسهم الممتازة Preferred Stocks

تمثل حقوق الملكية في الوحدات الاقتصادية، ويطلق عليها ورقة مالية هجينة (Hybrid Security) حيث تجمع بين صفات الأسهم العادية والسندات، فهي تتشابه مع السندات من حيث تحديد العائد مقدماً، وغالباً ما يحدد للأسهم الممتازة نسبة مئوية ثابتة من قيمتها الاسمية (الوطيان، 1990: 39)، بينما تتشابه مع الأسهم العادية من حيث أنها أداة ملكية لها قيمة اسمية، وقيمة دفترية، وقيمة سوقية، وليس لها تاريخ استحقاق محدد لردّها للمالكين (أبو موسى، 2005: 151).

- وتتمتع الوحدات الاقتصادية المصدرة للأسهم الممتازة ببعض المزايا أهمها:
1. أنها ليست ملزمة قانوناً بإجراء توزيعات في كل سنة تحقق فيها أرباح.
 2. أن إصدار الأسهم الممتازة يسهم في تخفيض نسبة الأموال المقترضة إلى الأموال المملوكة.
- إما العيوب الأسهم الممتازة للجهات المصدرة من أهمها (المصدر السابق، 2005: 153):
1. ارتفاع تكلفة التمويل بالأسهم الممتازة تفوق تكلفة الاقتراض. وذلك أن توزيعات الأسهم الممتازة على عكس الفوائد لا تخصم من الإيرادات قبل الضريبة، ومن ثم لا تحقق الوحدات الاقتصادية من ورائها وفورات ضريبية. باعتبارها توزيعات للربح لا عبناً عليه.
 2. العائد العالي الذي يطلبه حملة الأسهم الممتازة، لأنهم يتعرضون لمخاطرة أكبر من تلك التي يتعرض لها المقترضون.

ثالثاً: السندات طويلة الأجل Bonds

يعد السند عقد طويل الأجل يتفق بموجبه المقرض (المحتفظ بالسند) على تسديد مدفوعات الفائدة والمبلغ الأصلي المقرض (المصدر للسند) بتواريخ محددة إلى حامل السند، ويختلف السند عن القروض بقابلية للتداول، ويمكن بيعه والتصرف به في الأسواق الثانوية، وهو بذلك يحتفظ بسيولة عالية بالنسبة لحاملها. (جابر، 1989: 26).

- ومن أهم المزايا التي يمكن إن تحققها السندات لحاملها هي:
1. ثبات واستمرار العائد لأن كوبون السند واجب الدفع بغض النظر عن نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية المصدرة.
 2. الأمان في استرداد المبلغ المستثمر، فالسند يصدر في الغالب مضمون بموجودات الوحدة الاقتصادية، بالإضافة لهذه الميزة يمتاز حامل السند بحق الأولوية في استيفاء حقوق في حالة تصفية أو إفلاس الوحدة الاقتصادية.
 3. توفر ميزة ضريبية للوحدة الاقتصادية المصدرة وذلك بخصم فوائد السندات من الوعاء الضريبي للربح باعتباره هذه الفوائد مصروفاً تموالياً. (أبو موسى، 2005: 117).
- إما عيوب السندات أنها على خلاف حملة الأسهم العادية فإن حملة السندات ليس لهم الحق في حضور الجمعية العمومية وليس لهم حق التصويت في إدارة الوحدة الاقتصادية، وتتعرض السندات إلى مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الائتمان. (أندراوس، 2008: 72). وتوجد أنواع مختلفة للسندات منها السندات الحكومية التي تصدرها الدولة والسندات التي تصدرها الوحدات الاقتصادية وقد تكون سندات مضمونة برهن أو غير مضمونة، وسندات قابلة للتحويل وسندات قابلة للاسترداد (حمد، 2009: 50).

2-5-3: الأدوات المتداولة في سوق المشتقات:

لقد جاءت الابتكارات المالية (المشتقات) نتيجة تفاعل جملة من الدوافع، يفسر بعضها الجوانب السلبية التي بدأت تواجه تطبيق الأساليب التقليدية وتعرقل فاعليتها فيما يرتبط البعض الآخر من الدوافع بالتطور التكنولوجي الذي انعكس على أبعاد الأسواق المالية الدولية وقدرتها على استخدام أدوات مالية متطورة وبكلفة منخفضة، وأمام هذا الواقع فكان لا بد من التحول إلى أدوات مالية يمكن خلالها التحوط من المخاطر إلى جانب أنها أدوات مالية لا تطل إليها القيود المحددة للنشاط التقليدي للجهاز المصرفي بحيث أصبحت العمليات المتعلقة بالأدوات المالية المبتكرة تقع (خارج قائمة المركز المالي) ومن ثم تتمكن المصارف من التحرر من التزاماتها إزاء السلطة النقدية (المصدر السابق، 2009: 51). ويمكن توضيحها كما يأتي:-

أولاً: الخيارات Options

هي عقود تمنح حاملها الحق وليس الالتزام بتنفيذ معاملة ما. أي أن حق الشراء ورقة مالية بسعر عقد معين وبموعد مستقبلي يمارس فقط إذا كان سعر الورقة المالية في ذلك الموعد المستقبلي أعلى من سعر العقد (Wild & others, 2007: 264).

ثانياً: العقود المستقبلية Futures Contracts

هي عقود اتفاق على شراء أو بيع كمية من موجود ما (مؤشر بورصة أو عملات أو أوراق مالية) بسعر محدد مسبقاً وبواسطة طرف ثالث (الوسيط) على أن يتم التسلم في تاريخ لاحق في المستقبل. (أبو موسى، 2005: 180).

ثالثاً: المبادلات Swap

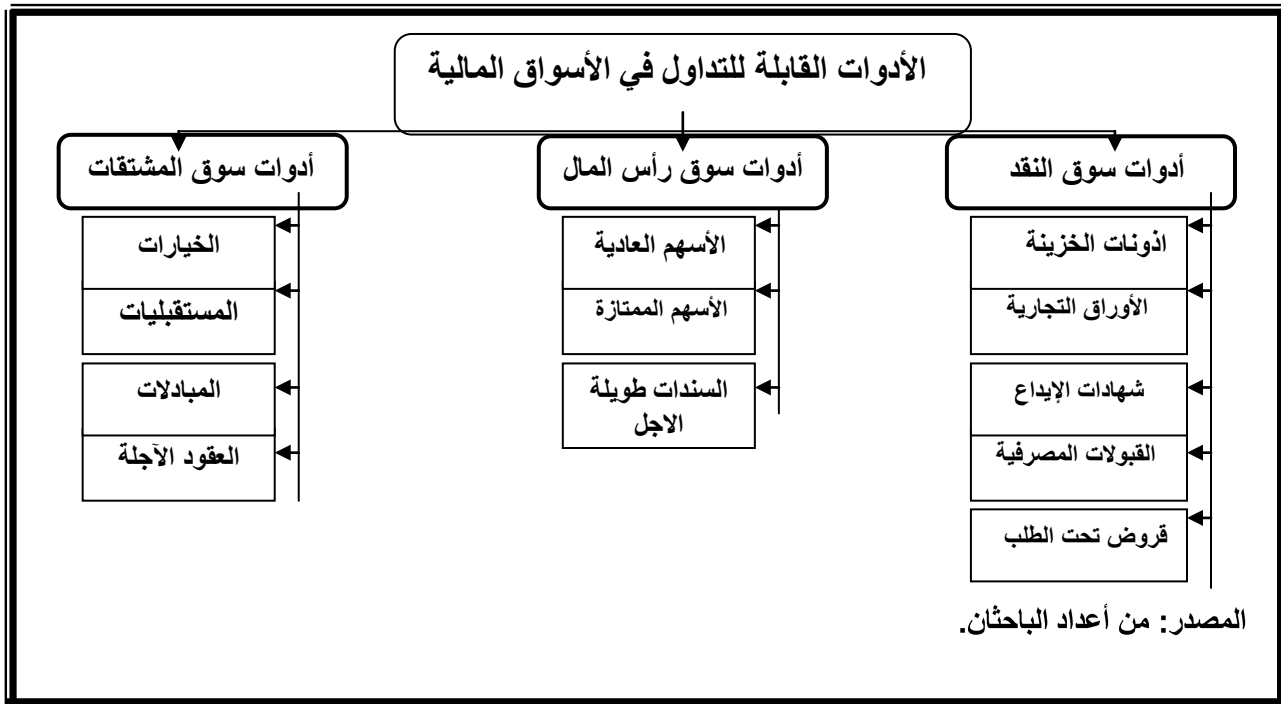
هي عقد المقايضة أي بأنه التزام تعاقدي يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي أو موجود معين، مقابل تدفق موجود آخر في الوقت نفسه بموجب شروط يتفق عليها عند التعاقد. أن الهدف من المبادلات توفير السيولة للموجود المتعامل به. لذلك تتركز هذه الأداة في عملية مبادلة العملات وأسعار الفائدة. (العيساوي، 2008: 172).

رابعاً: العقود الآجلة Forward Contracts

هي العقود التي يلتزم فيها البائع إن يسلم للمشتري الموجود محل التعاقد في تاريخ لاحق بسعر يتفق عليه وقت التعاقد يطلق عليه سعر التنفيذ (أبو موسى، 2005: 179). وتستخدم المصارف التجارية والمستثمرون العقود الآجلة لتجنب التعرض لمخاطر تقلبات أسعار الصرف في مجال الاستثمارات الدولية وتدفقات الإيرادات والالتزامات المستقبلية (حمد، 2009: 52).

الشكل رقم (1)

الأدوات القابلة للتداول في الأسواق المالية



المحور الثالث/ التحليل المالي في المصارف التجارية

1-3: مفهوم وتعريف التحليل المالي :-

يختلف التحليل المالي باختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين حول مفهوم وتعريف التحليل المالي. وعلية يمكن توضيح مفهوم وتعريف التحليل المالي وكما يأتي:

أولاً: مفهوم التحليل المالي Concept of Financial Analysis

ويمكن توضيح المفهوم التقليدي للتحليل المالي على أنه "هي وسيلة من وسائل التخطيط والرقابة حيث يهتم بجمع البيانات والمعلومات المالية وتصنيفها في قوائم متناسقة، ويتبعها دراسة تحليلية وتفصيلية لهذه البيانات وإيجاد العلاقات فيما بينها، ثم إثارة التساؤلات حول دلالات هذه العلاقات بهدف اكتشاف مواطن الضعف والقوة التي تسيطر على الوحدة الاقتصادية حتى يتم وضع الخطط المستقبلية التي تعمل على تجاوز مواطن الضعف وتعزيز مواطن القوة". (نور وآخرون، 2005: 311)

وأيضاً يستخدم مفهوم التحليل المالي كأداة لغرض الاسترشاد به في تقويم واتخاذ القرارات إذ يعبر عنه "باستخدام البيانات المالية، كما هي ظاهرة في القوائم المالية أو بعد إدخال بعض التعديلات لغرض تقويم المركز المالي للوحدة الاقتصادية وتحديد جدوى الاستثمارات المالية". (Gitman, 2000: 11).

ينضح مما تقدم من آراء حول مفهوم التحليل المالي أنها تدور في حلقة واحدة، وهي أن عملية التحليل المالي تستخدم مخرجات النظام المحاسبي كمدخلات أساسية لعملية التحليل، لكي توفر معلومات للجهات المستفيدة لغرض التخطيط المستقبلي والرقابة وتقويم المركز المالي القوة وتحديد جدوى الاستثمارات المالية وكما تعد أداة للكشف عن مواطن القوة والضعف في الوضع المالي للوحدة الاقتصادية.

ثانياً: تعريف التحليل المالي Definition of Financial Analysis

يشير إلى تعريف التحليل المالي من حيث أساليب التحليل المالي على أنه "ذلك الجزء من التحليل الاقتصادي الذي يختص بطرق الاختبار (الفحص) للقوائم المالية والكشوفات الملحق بها لغرض تقييم كفاءة النشاط على مختلف المستويات بأساليب رياضية وإحصائية ونماذج (الموديلات) خلال فترة أو الفترات المالية المختارة وبالتالي استخدام البيانات والمعلومات الناتجة من عملية التحليل لأغراض التخطيط والرقابة وتقويم النشاط واتخاذ القرارات". (الجزراوي والدوغجي، 2009: 34). كما يعرف التحليل المالي بأنه "تطبيق أدوات التحليلية بالاعتماد على البيانات المالية والبيانات ذات الصلة لتفسيرها وتقديمها إلى الجهات المستفيدة لتساعدهم في تقليل التخمينات والحدس أي تقليل عدم اليقين في اتخاذ القرارات".

(Learson & Others, 1999: 774)

استناداً إلى ما تقدم يمكن تعريف التحليل المالي بأنه "عملية معالجة منظمة لبيانات القوائم المالية والكشوفات الملحق بها بأساليب رياضية ونماذج (الموديلات) خلال فترة أو الفترات المالية المختارة بهدف تحويل الكم الهائل من البيانات والمعلومات المالية التاريخية إلى كم أقل من المعلومات لغرض تقديمها للجهات المستفيدة من أجل تحديد جدوى الاستثمارات المالية، وتقويم النشاط الماضي والحالي، وتخطيط أوجه النشاط الاستثماري المستقبلية".

3-2: أهداف التحليل المالي في المصارف التجارية:-

تتضمن عملية التحليل المالي دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في القوائم المالية ودراسة نتائج التقويم المالي لتفسيره وتحديد مواطن القوة والضعف في السياسات المالية المتبعة بالمصارف التجارية وهذا يمكن المصارف التجارية من وضع الخطط اللازمة لتحسين ودعم مستوى المصارف التجارية المالي والاقتصادي المستقبلي سواء كانت عملية التحليل شامل أو تتعلق بجانب معين كالسيولة والمديونية، ويتم ذلك في ضوء إنجازات الماضي. (الراوي وسعادة، 2000: 16)

وبناءً عليه يمكن توضيح أهداف التحليل المالي بشكل عام إلى ما يأتي:-

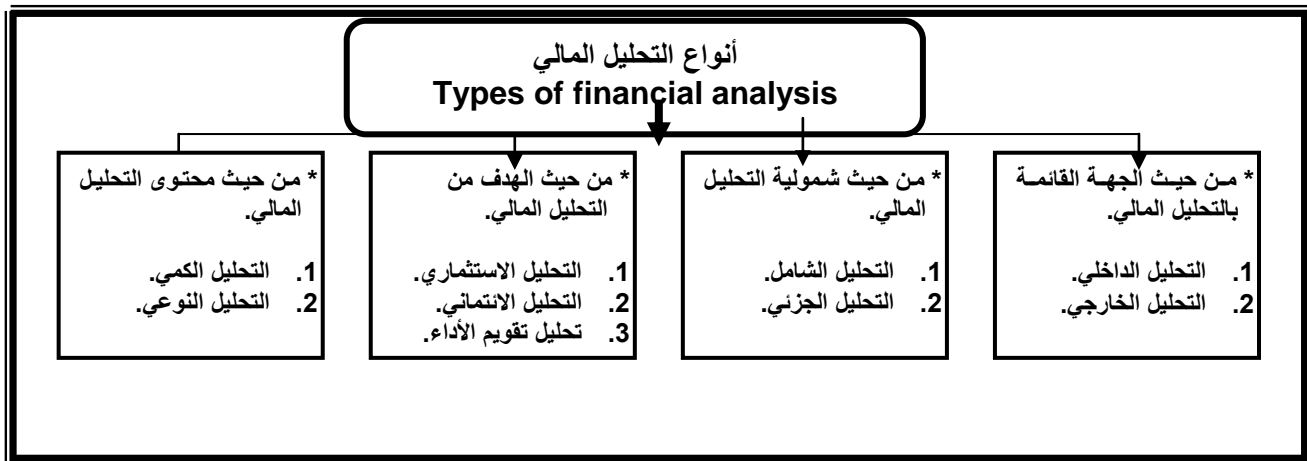
1. تقييم نشاط المصارف التجارية بشكل عام ويتم ذلك عن طريق:
 - أ. تقييم نتيجة نشاط المصارف التجارية من حيث الربح أو الخسارة خلال فترة أو فترات مالية معينة.
 - ب. تقييم المركز المالي للمصارف التجارية في تاريخ معين.
- (الشمخي و الجزائروي، 1998: 43)
2. تحديد نسبة المخاطرة المحيطة بكل عملية مالية أو نشاط استثماري تقوم به الوحدة الاقتصادية.
3. توجيه أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين إلى الاختيار بين البدائل الاستثمارية بحيث يتم اختيار البديل الأفضل و الأقل تكلفة و الأكثر أماناً. (المهندس، 2006: 63).
4. تحديد قدرة المصارف التجارية على توليد الأرباح اللازمة لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها، ومقدرتها على الاستمرار (تجنب الفشل المالي).
5. الحكم على كفاءة المصارف التجارية في استغلال موجوداتها. (saleem, 1999: 16).

3-3: أنواع التحليل المالي في المصارف التجارية:-

تمثل أنواع التحليل المالي المنهج الذي يسلكه المحلل المالي بدراسة القوائم المالية والكشوفات الملحقة بها، بعد أن يتم تحديد الأهداف الأساسية لعملية التحليل، وتتنوع أنواع التحليل المالي حسب الزاوية التي ينظر منها إلى التحليل، وبهذا يمكن تصنيف الأنواع كما في الشكل رقم (2) وهي كالآتي:-

الشكل رقم (2)

أنواع التحليل المالي المصارف التجارية



3-3-1: من حيث الجهة القائمة بالتحليل المالي:

إن القيام بدراسة وتحليل القوائم المالية والكشوفات الملحقة بها يتم بواسطة المحلل الداخلي للمصرف أو بواسطة المحلل الخارجي، ومن هنا يمكن تصنيف التحليل المالي إلى:

1. التحليل الداخلي Internal Analysis

يقوم بالتحليل الداخلي موظف أو قسم من داخل المصرف بناءً على طلب من إدارة المصرف، وغالباً ما يهدف هذا التحليل إلى تقويم نشاط المصرف سواء بالنسبة للخطة الموضوعية أو لمقارنة المصارف بعضها ببعض، وتحديد التوقعات المستقبلية بالنسبة للنشاط الاستثماري. (أبو زيد، 2009 : 34-35).

2. التحليل الخارجي External Analysis

التحليل الخارجي هو التحليل الذي تقوم به أطراف من خارج المصرف، وفي الغالب تكون أهداف وأغراض هذا التحليل مرتبطة بالجهات المستفيدة من عملية التحليل سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو غير ذلك، ويتم التحليل بناءً على ما يحصل عليه المحلل من البيانات والمعلومات عن المصرف محل التحليل (المصدر السابق، 2009 : 36).

3-3-2: من حيث شمولية التحليل المالي:

يمكن تقسيم التحليل المالي على حسب الغرض من التحليل، هل الغرض من التحليل شامل للقوائم المالية بشكل عام أم جزئي لدراسة ظاهرة معينة، ومن هذا يمكن تصنيف التحليل إلى:

1. التحليل الشامل Comprehensive Analysis

ويقصد بهذا النوع من التحليل قيام المحلل المالي بدراسة القوائم المالية والكشوفات الملحقة بها ككل للمصرف خلال فترة زمنية معينة باستعمال عدد من المؤشرات المالية بصورة شاملة للمصرف ككل، بهدف متابعة التغيرات المالية وإعطاء صورة متكاملة عن المصرف وتفسير المتغيرات السلبية والإيجابية التي تعكسها هذه المؤشرات (توفيق، 1988 : 12).

2. التحليل الجزئي Partial Analysis

يقصر هذا التحليل على جزء معين من نشاط المصرف خلال الفترة المالية، وهذا الجزء يتضمن معالجة ظاهرة أو مشكلة معينة يتطلب دراستها وأجراء التحليل المالي لها، بهدف معرفته أسبابها ومن ثم التوصية بحلها ومعالجتها. ويتم هذا النوع من التحليل من خلال مجموعة من المؤشرات المالية المختارة الخاصة بهذا الجزء من النشاط (الجزراوي والدوغجي، 2009 : 39).

3-3-3: من حيث الهدف من التحليل المالي:

يتنوع التحليل المالي من حيث الهدف وفق المعلومات التي ترغب الجهات المستفيدة الحصول عليها وبناءً على ما تقدم يصنف التحليل المالي إلى ما يأتي:

1. التحليل الاستثماري Investment Analysis

يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي سواء كان للاستثمار في الأسهم أو في إسناد القروض بصورة خاصة والاستثمار في مختلف المجالات بصورة عامة. (الشماع وعبد الله، 1990 : 10)، إذ يهدف إلى تحقيق غايات المستثمرين الحاليين والمرتقبين لبيان مدى كفاءة المصرف في إدارة موجوداتها وبيان مقدار العوائد التي تحققها نتيجة استثمار أموالها الفائض في مجالات استثمارية مختلفة وتحديد حجم المخاطر التي تحيط باستثماراتها فيما لو تعرض المصرف للتصفية والإفلاس. (مهندس، 2006 : 67).

2. التحليل الائتماني Credit Analysis

يساهم التحليل الائتماني في توفير معلومات مفيدة وهامة للدائنين الذين يرغبون في التعامل مع المصارف التجارية، وهذه المعلومات تتعلق بقدرة المصرف على الوفاء بالديون المترتبة عليه والفوائد المستحقة على تلك الديون. فضلا عن تحديد المخاطر التي تحيط بديونهم لدى المصارف التجارية عند تعرضها للإفلاس أو التصفية ومستوى الأمان الذي يمكنهم من استعادة أموالهم كاملة. (مطر، 2003: 22)

3. تحليل الأداء Performance Analysis

لتنم عملية الرقابة وتقويم أداء المصارف التجارية لابد من الاعتماد على تقويم ربحيتها وكفاءتها في إدارة موجوداتها، والتوازن المالي واتجاهات النمو، وهذا لا يتم إلا باستخدام أساليب التحليل المالي حيث تعد أداة مثالية لتحقيق هذه الغاية. (الشنطي وشقر، 2006: 50).

3-3-4: من حيث محتوى التحليل المالي:

يتنوع التحليل المالي من حيث المحتوى، وطبيعة ونوع المعلومات المتوفرة، والسمات الشخصية للمحلل المالي، ومن هذا يمكن تصنيف التحليل إلى ما يأتي:

1. التحليل الكمي Quantitative Analysis

بموجب هذا النوع، ينحصر نطاق عملية التحليل المالي في الجانب الكمي من حيث المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة والتحليل (مطر، 2003: 21)، أي يهتم التحليل بدراسة الأرقام والبيانات الظاهرة في القوائم المالية فقط.

2. التحليل النوعي Qualitative Analysis

في هذا النوع لا يهتم المحلل المالي بالجانب الكمي فحسب بل يتعداه ليشمل الجانب النوعي لعناصر القوائم المالية في المصرف، أي أن جهود المحلل المالي لا تقف فقط عند القوائم المالية بل يمتد التحليل إلى المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية والكشوفات الملحقة بها المنشورة التي تساهم في توفير صورة أكثر مصداقية عن ربحية المصرف والمركز المالي. (المهندس، 2006: 67)

المحور الرابع/ المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل الاستثمارات المالية

4-1: مفهوم وتعريف المؤشرات المالية:-

تعتبر المؤشرات المالية إحدى أدوات التحليل المالي الأكثر شيوعاً في الحياة المهنية، بسبب سهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تحققها، وتهدف المؤشرات إلى إيجاد العلاقة بين بنود القوائم المالية، شرط أن تكون هذه العلاقة ذات دلالة ومعنى من خلال إيجاد العلاقة السببية بين المؤشرات المالية. (الحيالي، 2009: 39)

ويشير إلى المؤشرات المالية في معجم المصطلحات التجارية والمصرفية على أنها "أداة رياضية أو رقم يستخدم للتعبير عن التغيرات في فترة معينة بالمقارنة مع مؤشرات فترة أساسية". (النجفي والأيوبي، 2006: 164).

ويعرف محمد وآخرون المؤشرات المالية بصورة عامة على أنها "دراسة العلاقة بين متغيرين احدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين العنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عدة عناصر أخرى)". (محمد وآخرون، 2005: 52).



4-2: أنواع المؤشرات المالية :-

- تصنف المؤشرات المالية حسب تركيبها الى (الجزراوي والدوغجي، 2009: 41):
1. المؤشرات الكمية: وهي الأرقام المجردة أو المطلقة التي تحتويها القوائم المالية والكشوفات الملحقة بها، حيث تعبر هذه الأرقام عن بنود أو فقرات القوائم المالية بوحدات نقدية، وهذه الوحدات النقدية هي معلومات ذات دلالة ومعنى. تمثل خلاصة نشاط المصارف التجارية خلال سنة مالية.
 2. المؤشرات النوعية: وهي ربط أي رقم مطلق من أرقام القوائم المالية في بسط المؤشر برقم آخر مطلق في مقام المؤشر بدلالة ومعنى، مثل ربط الربح وهو مؤشر كمي يمثل نتيجة النشاط خلال فترة زمنية معينة بالموجودات الكلية وهو مجموع المبالغ المستثمر فنحصل على مؤشر نوعي هو ربحية الدينار الواحد المستثمر في النشاط خلال فترة، وتستخدم هذه المؤشرات للكشف عن مواطن الضعف والقوة في المصارف التجارية.
 3. المؤشرات المركبة: وهي تجزئة المؤشرات الاقتصادية النوعية إلى عدة مؤشرات نوعية فتسمى بالمؤشرات المالية المركبة على سبيل المثال تجزئة ربحية الموجودات الثابتة إلى ربحية الأراضي، وربحية المكنان والمعدات، وربحية وسائط النقل..... الخ.

4-3: أهداف المؤشرات المالية:-

- إن القيام بالتحليل المالي بالاعتماد على المؤشرات المالية يؤدي الى تحقيق عدة أهداف، ولتحقيق هذه الأهداف ينبغي أن تتميز المؤشرات بالبساطة والوضوح من جهة، وبالمنطقية والموضوعية من جهة أخرى. (المهندس، 2006: 71). وبهذا يمكن توضيح أهم الأهداف التي تحققها المؤشرات وكما يلي:
1. تقدم معلومات كافية لجميع الأطراف (داخلية، خارجية) التي لها علاقة بالتحليل المالي. لتساعد في اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية والإدارية المستقبلية، والرقابة والتخطيط للنشاط الاستثماري.
 2. التنبؤ بالوضع المالي للمصارف التجارية وقدرته على تحقيق الأرباح مستقبلاً أو المحافظة على الأرباح المتحققة.
 3. تقويم نشاط المصارف التجارية والحكم على نجاح الإدارة في إدارة موجوداتها بالشكل المناسب وتحقيق الأهداف المخططة لها. (تركي، 1995: 109).
 4. اتخاذ القرارات المستقبلية المتعلقة بتوظيف الموارد المالية بما يحقق السيولة والربحية.
 5. تحديد مواطن الإيجابية في النشاط المنفذ لدعمها وتطويرها، ومواطن السلبية لتحديد أسبابها، لوضع الحلول لمعالجتها.

4-4: مؤشرات تحليل الاستثمارات المالية:-

إن استخدم مؤشرات التحليل المالي لتحليل الاستثمارات المالية في المصارف التجارية يعد من أكثر أدوات التحليل شيوعاً واستعمالاً نظراً لسهولة استخدامها وإمكانيتها في تزويد المحلل المالي بأدوات تفسيرية وتحليلية كمية تساعده في الحكم الصحيح والدقيق، إذ يمكن من خلال المؤشرات المالية تحويل بيانات هائلة إلى بيانات أقل معبر عنها بمؤشر أو بمؤشرات متعددة. (الحبيطي ويحيى، 2002: 135) إذ أن للتحليل المالي أثر مهم في تقويم أوضاع وسلامة النشاط الاستثماري في المصارف التجارية، وبذلك يغدو التحليل المالي بصفة رئيسية إلى المؤشرات المالية أداة مهمة للحكم على تطور النشاط المصرفي في المستقبل. (صالح، 2000: 28).

وبهذا يمكن التعرف على مؤشرات تحليل الاستثمارات المالية. وكما يأتي:

4-4-1: مؤشرات تحليل السيولة Liquidity Indictor

يتكون بسط هذه المؤشرات من الجانب الأيمن من قائمة المركز المالي، أما مقام هذه المؤشرات فيتكون من الجانب الأيسر من قائمة المركز المالي. و تقيس مؤشرات السيولة قابلية الموجودات القصيرة الأجل للمصارف التجارية لمقابلة الالتزامات الجارية ولتلبية الاحتياجات غير المتوقعة للنقد من خلال دراسة العلاقة الرياضية بين بنود القوائم المالية. (Wegyandt & others, 2002: 789)، إلا أن الاحتفاظ بالسيولة المرتفعة يفوت فرصة العوائد المتمثلة في توظيف السيولة الفائضة في الاستثمارات المالية ذات عائد معين. (العامري، 2007: 106)



ومن أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس السيولة النقدية للمصارف التجارية تشمل الآتي:

1. مؤشر إجمالي النقدية إلى المطلوبات المتداولة
يتكون بسط هذا المؤشر من النقدية المتمثلة بـ (النقد في الصندوق، النقد لدى المصارف المحلية والأجنبية، النقد لدى البنك المركزي، الشيكات تحت التحصيل)، أما مقام المؤشر فيتكون من المطلوبات المتداولة. ويطلق على هذا المؤشر (مؤشر السيولة النقدية أو المطلقة)، ويوضح مقدار النقدية المتاحة لدى المصارف التجارية في وقت معين لمقابلة الالتزامات القصيرة الأجل، وإن انخفاض هذا المؤشر يثير مخاوف الدائنين في عدم قدرة المصارف التجارية على مقابلة الالتزامات الجارية. في حين يشير ارتفاع المؤشر إلى احتفاظ المصرف بسيولة نقدية عالية وعدم قدرة المصرف على استغلال الموارد المالية في المجالات الاستثمارية المربحة. (تركي، 1995: 119)

2. مؤشر إجمالي النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل إلى الحسابات الجارية والودائع
يتكون بسط هذا المؤشر من إجمالي النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل التي تعد سائلاً لدرجة كبيرة فقد تم إضافتها إلى رصيد النقدية بهدف التوصل إلى قياس أشمل لمستوى السيولة، أما المقام فيتكون من الحسابات الجارية والودائع المتمثلة بـ (ودائع التوفير، ودائع ثابت وبيانذار، ودائع تحت الطلب (الجارية)، إيداعات الزبائن مقابل خطاب الضمان والاعتماد المستندي) وعلى قدر تعلق الأمر بقياس السيولة، فإن ارتفاع هذا المؤشر يشير إلى تحسن سيولة المصرف، من حيث قدرة رصيد النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل على مواجهة المسحوبات من إجمالي الودائع. (الشماع وعبد الله، 1990: 79).

3. مؤشر الموجودات قصيرة الأجل إلى الحسابات الجارية والودائع
يتكون هذا المؤشر من الموجودات قصيرة الأجل المتمثلة بـ (الاستثمارات قصيرة الأجل، القروض قصيرة الأجل)، أما مقام المؤشر فيتكون من الحسابات الجارية والودائع المتمثلة بـ (ودائع التوفير، ودائع ثابت وبيانذار، ودائع تحت الطلب (الجارية)، إيداعات الزبائن مقابل خطاب الضمان والاعتماد المستندي). (Hempel & Simonson, 1999: 93)، ويقاس هذا المؤشر قدرة المصرف على تصفية وتحويل الموجودات قصيرة الأجل إلى نقد سائل لمقابلة الالتزامات والمسحوبات على الودائع. وإن ارتفاع المؤشر يعتبر مؤشر إيجابي على سيولة المصرف لمقابلة الالتزامات المترتبة عليه ويشير انخفاض المؤشر إلى المخاطر السيولة المرتفعة لعدم القدرة على مواجهة الالتزامات المصرفية.

4-2 مؤشرات تحليل المديونية Indicators Indebtedness Analysis

يتكون بسط مؤشرات المديونية من الديون (المطلوبات) وقد تكون مطلوبات قصيرة الأجل أو مطلوبات طويلة الأجل أو إجمالي المطلوبات إذ تمثل المطلوبات هيكل التمويل في المصارف التجارية، أما مقام هذه المؤشرات فيتكون من إحدى المجموعات الجزئية أو الكلية للجانب المدين أو الدائن من قائمة المركز المالي أي الموجودات أو حقوق الملكية فضلاً عن ذلك قائمة الدخل. (الجزراوي والدوغجي، 2009: 74)، وتقاس هذه المؤشرات مدى اعتماد المصارف التجارية على أموال الغير (تمويل خارجي) في تمويل الموجودات والاستثمارات المالية خلال الفترة المالية (الحبيطي ويحيى، 2002: 162). كذلك أن مؤشرات المديونية (الرافعة المالية) توضح لنا قدرة المصارف على تسديد التزامات التمويل الخارجي حين الطلب أو في تواريخ الاستحقاق. (Fabzzi & Peterson, 2003: 742)



ومن أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس المديونية (الرافعة المالية) للمصارف التجارية تشمل الآتي:

1. مؤشر إجمالي الموجودات الكلية إلى حقوق الملكية (الرافعة المالية)
إن بسط هذا المؤشر يتكون من إجمالي الموجودات الكلية (الموجودات المتداولة والموجودات الثابتة)، وبعبارة أخرى (صافي الموجودات الكلية)، ويبين لنا هذا مؤشر مقدار الديون الكلية على حقوق الملكية، أي كم تشكل الديون الكلية من حقوق الملكية و قدرة القرارات المالية التي تتخذها إدارة المصرف بشأن استخدام القروض في هيكلها المالي وهذا ما يعرض المصرف إلى المخاطرة المالية التي تزداد مع كل إضافة في نسبة الإقراض، مما يجعل المصرف غير قادرة على تلبية مطلوباته المتعلقة بدفع الفائدة وسداد الأقساط المصرفية (الشيخلي، 2010: 55) كما يفيد هذا المؤشر في التعرف على مساهمة الرفع المالي في ربحية المصارف التجارية. ويدل ارتفاع المؤشر على زيادة الرفع المالي وانخفاض حقوق الملكية في مجموع التمويل الداخلي مما يزيد من مجموع المخاطر التي يتعرض لها الدائنون. (الشمخي والجزراوي، 1998: 68).

2. مؤشر الحسابات الجارية والودائع إلى إجمالي الموجودات الكلية

(Cornett & others, 2006: 1027)

إن بسط هذا المؤشر يتكون من الحسابات الجارية والودائع، إما مقام المؤشر فينتكون من إجمالي الموجودات الكلية المتمثلة بـ (الموجودات المتداولة و الموجودات الثابتة) إذ تتكون الموجودات المتداولة من (النقدية، الاستثمارات، الائتمان النقدي، المدينون)، أما الموجودات الثابتة فتتكون من (الموجودات الثابتة القائمة بالقيمة الدفترية، النفقات الأيرادية المؤجلة، مشروعات تحت التنفيذ)، ويقاس هذا المؤشر مدى مساهمة التمويل الخارجي (إجمالي الودائع) بتمويل الموجودات الكلية. وإن ارتفاع المؤشر يعد مؤشر إيجابي لقدرة المصرف على توظيف الودائع في المجالات الاستثمارية المختلفة بدلاً من تركها عاطلة لتحقيق العائد لمقابلة المسحوبات على الالتزامات الجارية.

3. مؤشر حقوق الملكية إلى الموجودات العاملة

يتكون بسط هذا المؤشر من حقوق الملكية (مصادر التمويل الداخلي)، إما مقام المؤشر فينتكون من الموجودات العاملة المتمثلة بـ (إجمالي الاستثمارات و إجمالي الائتمان النقدي) و يتكون إجمالي الاستثمارات من (الاستثمارات طويلة الأجل، الاستثمارات قصيرة الأجل) إما إجمالي الائتمان النقدي تتكون من (القروض الممنوحة والسلف، الحسابات الجارية المدينة، الأوراق التجارية المخصومة والمبتاعة) (الشماع و عبد الله، 1990: 89). ويظهر هذا المؤشر مدى مساهمة التمويل الداخلي (حقوق الملكية) في تمويل الموجودات العاملة (إجمالي الاستثمارات و إجمالي الائتمان النقدي).

3-4-4 مؤشرات تحليل الربحية Indicators profitability Analysis

إن مؤشرات الربحية تعتمد بالدرجة الأساس على الأرباح المتحققة خلال الفترة المالية في قائمة الدخل كبسط لهذه المؤشرات، أما مقام مؤشرات الربحية فيتمثل بنود قائمة المركز المالي أو قائمة النتيجة (الدخل) أو كليهما، إذ تقيس مؤشرات الربحية كفاءة المصارف التجارية في تحقيق الأرباح باستخدام مواردها المالية المتاحة وتوجيه هذه الموارد نحو الاستثمارات المالية لتحقيق العائد بأقل المخاطر. (الشمخي والجزراوي، 1998: 71). ويهتم المساهمين والمودعين بهذا النوع من المؤشرات المالية، إذ أن هدفهم الأساسي يتركز في معرفة مدى إمكانية المصارف التجارية على تحقيق الأرباح لكي يكون بمقدرتهم الاستمرار في عملية الاستثمار في هذه المصارف التجارية وزيادة استثماراتهم (الحبيطي ويحيى، 2002: 153).

ومن أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس ربحية الاستثمارات المالية في المصارف التجارية تشمل الآتي:

1. مؤشر صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي الاستثمارات
يتكون بسط هذا المؤشر من صافي الربح بعد الضريبة، إما مقام المؤشر فيكون من إجمالي الاستثمارات المتمثلة بـ (الاستثمارات قصيرة الأجل، الاستثمارات طويلة الأجل) باختلاف قطاعاتها (الحكومي، الخاص، المختلط، العالم الخارجي)، ويظهر هذا المؤشر كفاءة المصرف في توظيف الموارد المالية في مجالات الاستثمارية المختلفة لتحقيق الربح ويساعد هذا المؤشر المستثمرين في معرفته كيف يتم استخدام الموارد المالية في المصارف التجارية بشكل كفوء. (Williams & others, 2002: 612)، ويشير ارتفاع المؤشر إلى أنه مؤشر ايجابي في تحقيق الربح في توظيف الموارد المالية في الاستثمارات، أما انخفاض المؤشر يعد مؤشر سلبي لانخفاض الربح المتحقق من توظيف الأموال في الاستثمارات المالية.

2. مؤشر صافي الربح بعد الضريبة إلى الفوائد الدائنة
يتكون بسط هذا المؤشر من صافي الربح بعد الضريبة، أما المقام فيتكون من الفوائد الدائنة المقبوضة التي يحصل عليها المصرف نتيجة قيامه بالاستثمارات التي تدر عليه هذه الفوائد، وان ارتفاع هذا المؤشر يبين مقدار حجم هذه الفوائد الدائنة ذلك كلما ارتفع حجم الفوائد المقبوضة الدائنة كلما ادى ذلك بالتالي الى ارتفاع حجم العوائد المتأتية للمصرف، والغرض من هذا المؤشر هو توضيح العلاقة بين مقدار حجم الفوائد الدائنة المقبوضة من قبل المصرف نتيجة قيامه بعملياته الاستثمارية والتي تدر عليه هذه الفوائد حجم العائد (صافي الدخل) كونها مصدراً أساسياً في تكوينه.

3. مؤشر صافي الربح بعد الضريبة إلى عدد الاسهم العادية
يتكون بسط هذا المؤشر من صافي الربح بعد الضريبة، أما المقام فيتكون من عدد الاسهم العادية وهي هنا تكون متمثلة برأس المال المدفوع للمصرف، ويعلم هذا المؤشر دوراً هاماً في التحليل الاستثماري، وان ارتفاع هذا المؤشر خير دليل على نجاح المصرف في تحقيق العوائد لصالح مساهميه، ويسمى هذا المؤشر بمؤشر ربحية السهم الواحد Earning Per Share.

(Francis, 1991: 503)

4-4-4: مؤشرات تحليل توظيف الأموال Indicators of Capital Investment Analysis

يتكون هذا المؤشر من بنود قائمة المركز المالي بحيث يكون الربط بين البسط والمقام بدلالة ومعنى. إذ تقيس مؤشرات توظيف الأموال كفاءة المصارف التجارية في استخدام مواردها المالية المتاحة استخداماً جيداً خلال السنة المالية، وبهذا فان المصارف التجارية تعد من أكثر الأطراف المهتمة بهذه المؤشرات حيث تكشف لنا ما إذا كانت الاستثمارات المالية مفيدة ومناسبة للمصارف أم لا. وينبغي تحديد الاستثمار بشكل دقيق لتقليل المخاطر المالية المرتفعة. (الجزراوي و الدوغجي، 2009: 65)، وان ارتفاع هذه المؤشرات يدل على كفاءة المصارف التجارية في توظيف (المدخلات) في المجالات الاستثمارية المجدية لتحقيق نتائج (مخرجات) مرتفعة.

ومن أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها تحليل توظيف الأموال في الاستثمارات المالية في المصارف التجارية تشمل الآتي:

1. مؤشر إجمالي الاستثمارات إلى الحسابات الجارية والودائع
أن بسط المؤشر يتكون من إجمالي الاستثمارات المتكونة من (الاستثمارات قصيرة الأجل، الاستثمارات طويلة الأجل) باختلاف قطاعاتها (الحكومي، الخاص، مختلط، العالم الخارجي)، أما مقام المؤشر فيتكون من الحسابات الجارية والودائع المتمثلة بـ (الحسابات الجارية الدائنة، ودائع تحت الطلب، وودائع التوفير، وودائع لأجل منها الثابت وباخطار)، ويعتبر هذا المؤشر مقياس لمدى كفاءة المصارف التجارية في توظيف الودائع بأنواعها المختلفة في الاستثمارات المالية (رمضان وجودة، 2005: 276)، ويشير ارتفاع هذا المؤشر بأنه مؤشر ايجابي ويدل على كفاءة المصارف في توظيف أموال الودائع في المجالات الاستثمارية المختلفة.

2. مؤشر إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات الكلية

يتكون بسط هذا المؤشر من إجمالي الاستثمارات وتمثل استثمارات المصرف في القطاعات المختلفة (قطاع حكومي، قطاع مختلط، قطاع خاص، العالم الخارجي)، ومقام المؤشر من إجمالي الموجودات الكلية المتكونة من (الموجودات المتداولة والموجودات الثابتة). ويقاس هذا المؤشر قدرة المصارف التجارية على توظيف الموجودات الكلية في الاستثمارات المجدية، وأن ارتفاع المؤشر ايجابي يدل على كفاءة المصرف في توظيف الموارد المالية في الاستثمارات المالية. (Koch & McDonald, 2000: 137).

3. مؤشر الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الموجودات الكلية

يتكون بسط هذا المؤشر من الاستثمارات قصيرة الأجل وتمثل استثمارات المصرف في القطاعات المختلفة (قطاع حكومي، قطاع مختلط، قطاع خاص، العالم الخارجي)، ومقام المؤشر من إجمالي الموجودات الكلية، ويقاس هذا المؤشر إجمالي كفاءة المصرف في توظيف الموجودات في الاستثمارات قصيرة الأجل، وأن ارتفاع المؤشر يعتبر مؤشر ايجابي لقدرة المصرف على تصفيته وتحويل اقيامها الى نقد سائل لمواجهة التزامات المصرف العاجلة ويدل انخفاض المؤشر انه مؤشر سلبي.

المحور الخامس/ تحليل مؤشرات الاستثمارات المالية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للفترة 2009-2007 المالية.

5-1: نبذة مختصرة عن المصرف:

أسس مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار بوصفه شركة مساهمة برأسمال اسمي قدره (400) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م ش / 5211 والمؤرخة في 1993/7/7 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات النافذ حينذاك المرقم (36) لسنة 1983 المعدل مدفوعاً منه 25% أي (100) مليون دينار وبعد الحصول على اجازة العمل المصرفي الصادرة عن البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم ص / 491/4/د بتاريخ 28 / أيلول / 1993 وفقاً لاحكام قانونه السابق المرقم (64) لسنة 1976 وباشرف المصرف عمله وفتح فرعه الرئيس ابوابه للجمهور يوم 1994/5/8 ، وشهدت السنوات 2007-2009 زيادات في راس مال المصرف تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي ليصبح المبلغ المدفوع (55) مليار دينار عراقي.

ويهدف المصرف من خلال ممارسة أنشطته الى تعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة والمساهمة في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية في العراق على وفق إطار السياسة العامة للدولة وبما يحقق أهداف المصرف ونموه وتطوره، ويتولى المصرف مختلف أنواع الأنشطة المصرفية من خلال الفرع الرئيسي وفروعه العاملة في داخل القطر والبالغ عددها (19) فرعاً ثمانية منها داخل بغداد واحد عشر أخرى خارجه.

لقد وضعنا في الجانب النظري المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل الاستثمارات المالية وقسمناها الى اربع مجموعات وسوف نبدأ باستخدام هذه المجموعات في الجانب التطبيقي معتمدين في عملية حسابها على القوائم المالية والكشوفات الملحقة بها لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للفترة من 2007-2009 المالية.

5-2: مجموعة مؤشرات السيولة وتطورها السنوية:

من الكشف رقم (1) الخاص بمجموعة مؤشرات السيولة وتطورها السنوية نلاحظ ما يأتي:
كشف رقم (1)

مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار (ش . م . خ)
كشف تحليلي لمؤشرات السيولة وتطورها السنوية للفترة 2007-2009 المالية
ملاحظة: المبالغ مقربة لأقرب مليون دينار عراقي .

ت	مؤشرات السيولة	مؤشرات السيولة المالية			مؤشرات التطور السنوية %		
		2009	2008	2007	100×2:3	100×2:4	100×3:4
	1	2	3	4	100		
1	مؤشر إجمالي النقدية إلى المطلوبات المتداولة	0,461	0,423	0,580	%91,8	%125,8	%137,1
2	مؤشر إجمالي النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل إلى الحسابات الجارية والودائع	0,917	0,904	0,938	%98,6	%102,3	%103,8
3	مؤشر الموجودات قصيرة الأجل إلى الحسابات الجارية والودائع	1,153	1,197	1,181	103,8 %	%102,4	%98,7

المصدر: إعداد الباحثان استنادا الى القوائم المالية والكشوفات الملحقة بها لمصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار للفترة 2007-2009 المالية.

1. ان مؤشر إجمالي النقدية إلى المطلوبات المتداولة كان بمقدار 0,461 مليون دينار عراقي نقدية جاهزة احتفظ بها المصرف خلال سنة 2007 المالية لمعالجة التزاماته الجارية والفورية، أما المبلغ المتبقي ومقداره 0,539 مليون دينار عراقي فقد وجهها المصرف الى الاستثمارات المختلفة، وبلغت النقدية الجاهزة سنة 2008 نبة مقدارها 42,3% ، اما سنة 2009 ارتفع المؤشر الى 58% وهذا معناه انخفاض استثمارات المصرف بشكل طفيف.

ان تطور مؤشر إجمالي النقدية إلى المطلوبات المتداولة السنوية كان سنة 2008 قد انخفض بنسبة 8,2% مقارنة بسنة الاساس 2007 ، وفي سنة 2009 ارتفع المؤشر بنسبة 25,8% مقارنة بسنة الاساس 2007 (على الاساس الثابت)، اما سنة 2009 قد تطور المؤشر بالارتفاع بنسبة 37,1% مقارنة بسنة الاساس 2008 (على الاساس المتغير).

2. ان مؤشر إجمالي النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل إلى الحسابات الجارية والودائع كان بمقدار 0,917 مليون دينار عراقي نقدية جاهزة واستثمارات قصيرة الاجل احتفظ بها المصرف خلال السنة 2007 من مجموع الحسابات الجارية والودائع، وشكل المؤشر سنة 2008 نسبة 90,4% ، وارتفع هذا المؤشر سنة 2009 ليكون نسبة 93,8% قياساً بالحسابات الجارية والودائع.

ان تطور مؤشر إجمالي النقدية والاستثمارات قصيرة الاجل الى الحسابات الجارية والودائع السنوية كانت بالانخفاض سنة 2008 بنسبة 1,4% مقارنة بسنة الاساس 2007 ، وفي سنة 2009 تطور المؤشر بنسبة ارتفاع مقدارها 2,3% مقارنة بسنة الاساس 2007 (الاساس الثابت)، اما سنة 2009 فقد ارتفع المؤشر الى 3,8% مقارنة بسنة الاساس 2008 (الاساس المتغير).

بشكل عام ان سيولة المصرف بالنسبة لمؤشر إجمالي النقدية والاستثمارات قصيرة الاجل الى الحسابات الجارية والودائع كانت جيدة وبالمتوسط شكلت قيمة مقدارها 0,919 مليون دينار عراقي.

3. ان مؤشر الموجودات قصيرة الأجل (اجمالي الاستثمارات قصيرة الاجل واجمالي الائتمان النقدي) الى الحسابات الجارية والودائع ، كان هذا المؤشر في سنة 2007 بمقدار 1,153 مليون دينار عراقي مقابل مليون دينار عراقي من الحسابات الجارية والودائع ، بعبارة اخرى ان هذا المؤشر يبين ان حجم الموجودات القصيرة الاجل تشكل نسبة مقدارها 115,3 % من الحسابات الجارية والودائع في سنة 2007 ، ارتفع هذا المؤشر في سنة 2008 ليكون مقداره 119,7 % ، وشكل سنة 2009 118,1 % قياساً بالحسابات الجارية الودائع. ان سبب ارتفاع هذا المؤشر يعود الى ارتفاع حجم الموجودات قصيرة الاجل والتي كان سبب ارتفاعها هو زيادة حجم الاستثمارات قصيرة الاجل فيها.

ان تطور مؤشر الموجودات قصيرة الاجل الى الحسابات الجارية والودائع المنوية كان في سنة 2008 بالارتفاع بنسبة 3,8% مقارنة بسنة الاساس 2007 ، وفي سنة 2009 تطور بنسبة 2,4% مقارنة بسنة الاساس 2007 (الاساس لثات)، اما سنة 2009 فكان بنسبة 1,3% مقارنة بسنة الاساس 2008 (الاساس المتغير). وبصورة عامة ان ارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض في مخاطر السيولة لدى المصرف (موضوع البحث).

3-5: مجموعة مؤشرات المديونية وتطورها المنوية:

من الكشف رقم (2) الخاص بمجموعة مؤشرات المديونية وتطورها المنوية نلاحظ مايتي:

كشف رقم (2)

مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (ش . م . خ)

كشف تحليلي لمؤشرات المديونية وتطورها المنوية للفترة 2007-2009 المالية

ملاحظة : المبالغ مقربة لاقرب مليون دينار عراقي .

ت	مؤشرات المديونية	مؤشرات المديونية المالية			مؤشرات التطور المنوية %		
		2009	2008	2007	100×3:4	100×2:4	100×2:3
	1	4	3	2			
1	مؤشر إجمالي الموجودات الكلية إلى حقوق الملكية (الرافعة المالية)	8,087	8,544	8,189	%94,7	%98,8	%104,3
2	مؤشر الحسابات الجارية والودائع إلى إجمالي الموجودات الكلية	0,783	0,783	0,811	%100	%96,5	%96,5
3	مؤشر حقوق الملكية إلى الموجودات العاملة	0,229	0,306	0,297	%74,8	%77	%119,9

المصدر: إعداد الباحثان استناداً الى القوائم المالية والكشوفات الملحقه بها لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للفترة 2007-2009 المالية.

1. ان مؤشر الموجودات الكلية الى حقوق الملكية والذي يسمى بمؤشر الرفع المالي ويقاس لنا مقدار الديون الكلية على حقوق الملكية، اي كم تشكل الديون الكلية على حقوق الملكية، اذ كان في سنة 2007 بمقدار 8,189 مليون دينار عراقي مقابل حقوق الملكية وقدرها مليون دينار عراقي، واذا استبعدنا المليون دينار عراقي (حقوق الملكية) من اصل الموجودات الكلية نحصل على 7,189 مليون دينار عراقي وهذا الرقم يمثل لنا صافي الديون الكلية على المصرف وهي نسبة عالية تمثل الودائع والديون الكلية التي بحوزة المصرف والتي يتم تشغيلها لتحقيق العوائد ، ارتفعت هذه النسبة الى 854,4 % في سنة 2008 ، وفي سنة 2009 شكلت نسبتها 808,7 % .



ان تطور مؤشر اجمالي الموجودات الى حقوق الملكية المنوية كان في سنة 2008 قد ارتفع بمقدار 4,3% مقارنة بسنة الاساس 2007 ، وفي سنة 2009 قد انخفض بنسبة 1,2% مقارنة بسنة الاساس 2007 (الاساس الثابت) ، اما سنة 2009 فقد انخفض هذا المؤشر بنسبة 5,3% مقارنة بسنة الاساس 2008 (الاساس المتغير).

ويوضح لنا هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على تمويل هيكله المالي من القروض اي التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية ، وينبغي هنا ان ينتبه المحلل المالي في المصرف الى الخطورة في ارتفاع قيمة هذا المؤشر وانخفاض العائد الناتج من الاستثمار.

2. ان مؤشر الحسابات الجارية والودائع الى اجمالي الموجودات الكلية كان في سنة 2007 بمقدار 0,811 مليون دينار عراقي ، مقابل مليون دينار من اجمالي الموجودات الكلية ، بمعنى ان حجم الودائع لدى المصرف كانت نسبته 81,1% مقارنة باجمالي الموجودات الكلية ، انخفض مؤشر الحسابات الجارية والودائع في سنة 2008 ليصبح مقداره 78,3% ، وبلغت نسبة المؤشر في سنة 2009 مقدار 78,3% قياساً باجمالي الموجودات الكلية .

ويوضح لنا مقدار الاموال المودعة لدى المصرف ومدى مساهمتها في تمويل موجوداته ، وبالتالي ان المصرف يعمل من خلال القيام باستثمارها والاستفادة منها في توليد العوائد ، الا انها تعد في الوقت نفسه التزاماً على المصرف واجب السداد حين الطلب من قبل مودعيها.

ان تطور مؤشر الحسابات الجارية والودائع الى اجمالي الموجودات الكلية المنوية كانت في سنة 2008 بانخفاض هذا المؤشر بنسبة 3,5% مقارنة بسنة الاساس 2007 ، وفي سنة 2009 انخفض بنسبة 3,5% مقارنة بسنة الاساس 2007 (الاساس الثابت)، اما في سنة 2009 فعادت لتكون بنفس قيمة المؤشر سنة 2008 (الاساس المتغير).

3. ان مؤشر حقوق الملكية الى الموجودات العاملة (اجمالي الاستثمارات واجمالي الائتمان النقدي) كان في سنة 2007 بمقدار 0,297 مليون دينار عراقي مقابل مليون دينار عراقي من الموجودات العاملة، ونلاحظ ان نسبة حقوق الملكية شكلت نسبة مقدارها 29,7% من الموجودات العاملة، ارتفع مؤشر حقوق الملكية الى 30,6% في سنة 2008، وانخفض الى 22,9% في سنة 2009 قياساً بالموجودات العاملة. ان اسباب هذا الانخفاض في مؤشر حقوق الملكية الى الموجودات العاملة يعود الى ازدياد حجم الموجودات العاملة والمتمثل بصورة خاصة في ازدياد حجم الاستثمارات المالية للمصرف في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008.

ان تطور مؤشر حقوق الملكية الى الموجودات العاملة المنوية كان بالارتفاع في سنة 2008 وبمقدار 19,9% مقارنة بسنة الاساس 2007 ، وفي سنة 2009 انخفض هذا المؤشر بمقدار 23% مقارنة بسنة الاساس 2007 (على الاساس الثابت)، اما على الاساس المتغير فقد انخفض هذا المؤشر في سنة 2009 بمقدار 25,2% مقارنة بسنة الاساس 2008.



4-5: مجموعة مؤشرات الربحية وتطورها المئوية:

من الكشف رقم (3) الخاص بمجموعة مؤشرات الربحية وتطورها المئوية نلاحظ ماياتي:
كشف رقم (3)

مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار (ش . م . خ)

كشف تحليلي لمؤشرات الربحية وتطورها المئوية للفترة 2007-2009 المالية

ملاحظة : المبالغ مقربة لأقرب مليون دينار عراقي .

ت	مؤشرات الربحية	مؤشرات الربحية المالية			مؤشرات التطور المئوية %		
		2009	2008	2007	100×2:3	100×2:4	100×3:4
	1	2	3	4			
1	مؤشر صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي الاستثمارات	0,094	0,082	0,055	%87,2	%58,5	%67
2	مؤشر صافي الربح بعد الضريبة إلى الفوائد الدائنة	0,501	0,455	0,989	%90,8	%197,4	%217,4
3	مؤشر صافي الربح بعد الضريبة إلى عدد الاسهم العادية	0,378	0,332	0,263	%87,8	%69,6	%79,2

المصدر: إعداد الباحثان استناداً الى القوائم المالية والكشوفات الملحقه بها لمصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار للفترة 2007-2009 المالية.

1. ان مؤشر صافي الربح بعد الضريبة الى اجمالي الاستثمارات كان في سنة 2007 بمقدار 0,094 مليون دينار عراقي مقابل مليون دينار عراقي من اجمالي الاستثمارات، بمعنى ان مؤشر صافي الربح بعد الضريبة يشكل نسبة مقدارها 9,4 % مقارنة بالاستثمارات، انخفض مؤشر صافي الربح بعد الضريبة في سنة 2008 الى 8,2 % ، ثم انخفض بنسبة اكبر في سنة 2009 ليكون مقداره 5,5 % مقارنة الى اجمالي الاستثمارات. ان تطور مؤشر صافي الربح بعد الضريبة المئوية الى اجمالي الاستثمارات في سنة 2008 كان بالانخفاض بنسبة 12,8 % مقارنة بسنة الاساس 2007 ، وفي سنة 2009 انخفض هذا المؤشر بنسبة 41,5 % مقارنة بسنة الاساس 2007 (الاساس الثابت) ، اما سنة 2009 فكان الانخفاض بنسبة 33 % مقارنة بسنة الاساس 2008 (الاساس المتغير).

نلاحظ مما تقدم ان هناك انخفاض في مقدار هذا المؤشر كما نلاحظ ان هناك زيادة في حجم الاستثمارات، وبالتالي كان يفترض ان هناك توظيف افضل لهذه الاستثمارات في مجالات مختلفة لتحقيق الارباح بصورة اكبر، الا ان هذا لم يحدث والسبب في انخفاض قيمة هذا المؤشر كانت بسبب الزيادة الحاصلة في حجم مصاريف العمليات المصرفية.

2. ان مؤشر صافي الربح بعد الضريبة الى الفوائد الدائنة (الفوائد المقبوضة من قبل المصرف) كان في سنة 2007 بمقدار 0,501 مليون دينار مقابل مليون دينار من الفوائد الدائنة، بمعنى ان صافي الربح يشكل نسبة مقدارها 50,1 % من الفوائد الدائنة وهي نسبة جيدة، انخفض هذا المؤشر في سنة 2008 الى 45,5 % ان انخفاض هذا المؤشر يعود الى انخفاض حجم صافي الدخل بالرغم من ازدياد حجم الفوائد الدائنة، بسبب ارتفاع مصاريف العمليات المصرفية التي ادت الى انخفاض هذا المؤشر، وفي سنة 2009 ارتفع ليشكل نسبة مقدارها 98,9 % قياساً الى الفوائد الدائنة.

ان تطور مؤشر صافي الربح بعد الضريبة الى الفوائد الدائنة المنوية كان بالانخفاض بنسبة 9,2% في سنة 2008 مقارنة بسنة الاساس 2007 ، وفي سنة 2009 ارتفع هذا المؤشر بنسبة 97,4% مقارنة بسنة الاساس 2007 (الاساس الثابت) ، اما العام 2009 تطور المؤشر بالارتفاع الى 117,4% مقارنة بسنة الاساس 2008 (الاساس المتغير).

ان هذا المؤشر يبين لنا مقدار حجم الفوائد الدائنة المقبوضة من قبل المصرف نتيجة قيامه بعملياته الاستثمارية التي تدر عليه الفوائد الجيدة.

3. ان مؤشر صافي الربح بعد الضريبة الى عدد الاسهم العادية (التي تمثل رأس مال المصرف المدفوع) كان في سنة 2007 بمقدار 0,378 دينار عراقي ربح لكل سهم من اسهم المصرف، بمعنى ان ربح السهم كان بمقدار 37,8% لكل سهم من قيمة السهم والتي مقدارها دينار عراقي واحد، انخفض ربح السهم الواحد في سنة 2008 ليكون نصيب السهم الواحد من الربح المتحقق 33,2% ، وستمر ربح هذا المؤشر بالانخفاض ليكون مقداره في سنة 2009 بمقدار 26,3% دينار عراقي لكل سهم واحد.

ان تطور مؤشر صافي الربح بعد الضريبة الى عدد الاسهم او مايعرف بمؤشر ربحية السهم الواحد المنوية كانت بالانخفاض في سنة 2008 بنسبة 12,2% مقارنة بسنة الاساس 2007 ، اما في سنة 2009 تطور المؤشر بالانخفاض بنسبة 30,4% مقارنة بسنة 2007 (الاساس الثابت)، اما في سنة 2009 فقد انخفض المؤشر بنسبة قدرها 20,8% مقارنة بسنة الاساس 2008 (الاساس المتغير)

وبصورة عامة يوضح لنا هذا المؤشر حصة كل سهم من اسهم المصرف من الأرباح بمعنى ان الغرض من هذا المؤشر هو معرفة مقدار الربح الذي يحصل عليه السهم خلال السنة المالية من العائد المتحقق للمصرف.

5-5: مجموعة مؤشرات توظيف الاموال وتطورها المئوية:

من الكشف رقم (4) الخاص بمجموعة مؤشرات توظيف الاموال وتطورها المئوية نلاحظ ماياتي:

كشف رقم (4)

مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (ش . م . خ)

كشف تحليلي لمؤشرات توظيف الاموال وتطورها المئوية للفترة 2007-2009 المالية

ملاحظة : المبالغ مقربة لأقرب مليون دينار عراقي .

ت	مؤشرات توظيف الاموال	مؤشرات توظيف الاموال المالية			مؤشرات التطور المئوية %		
		2009	2008	2007	100×3:4	100×2:4	100×2:3
	1	0,436	0,443	0,599	135,2%	128,2%	101,6%
1	مؤشر إجمالي الاستثمارات إلى الحسابات الجارية والودائع						
	2	0,353	0,347	0,470	135,4%	133%	98,3%
2	مؤشر إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات الكلية						
	3	0,338	0,334	0,227	68%	67,2%	98,8%
3	مؤشر الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الموجودات الكلية						

المصدر: إعداد الباحثان استنادا الى القوائم المالية والكشوفات الملحقه بها لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للفترة 2007-2009 المالية.

1. ان مؤشر اجمالي الاستثمارات (الاستثمارات قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل) الى الحسابات الجارية والودائع في سنة 2007 كان بمقدار 0,436 مليون دينار عراقي مقابل مليون دينار عراقي من اجمالي الودائع، وبعبارة اخرى يعني ان مقدار حجم الاستثمارات بالمقارنة بحجم الودائع يشكل نسبة مقدارها 43,6% من اجمالي حجم الودائع في سنة 2007، ثم ارتفع مؤشر اجمالي الاستثمارات في سنة 2008 ليكون مقداره 44,3%، وارتفع اكثر سنة 2009 ليكون مقداره 59,9% قياساً الى الحسابات الجارية والودائع.

ان تطور مؤشر اجمالي الاستثمارات الى الحسابات الجارية والودائع كان بالارتفاع في سنة 2008 بنسبة 1,6% مقارنة بسنة الاساس 2007، وفي سنة 2009 ارتفع بنسبة 28,2% مقارنة بسنة الاساس 2007 (الاساس الثابت)، وفي سنة 2009 تطور مؤشر اجمالي الاستثمارات بنسبة 35,2% مقارنة بسنة الاساس 2008 (الاساس المتغير).

مما تقدم نلاحظ ان ارتفاع هذا المؤشر يدل على ارتفاع حجم الاستثمارات لدى المصرف (موضوع البحث) كما ان هذا المؤشر يوضح لنا مقدار استغلال المصرف لاموال الودائع المتوفرة لديه في تمويل الاستثمارات.

2. ان مؤشر اجمالي الاستثمارات الى اجمالي الموجودات الكلية كانت في سنة 2007 بمقدار 0,353 مليون دينار عراقي مقابل مليون دينار عراقي من اجمالي الموجودات الكلية، حيث شكلت نسبة قدرها 35,3% من اجمالي الموجودات الكلية، وشكلت قيمة هذا المؤشر في سنة 2008 نسبة قدرها 34,7%، وارتفعت قيمة هذا المؤشر في سنة 2009 لتصل الى 47% من اجمالي الموجودات الكلية.

ان تطور مؤشر اجمالي الاستثمارات الى اجمالي الموجودات الكلية المنوية كان بالانخفاض في سنة 2008 بنسبة 1,7% مقارنة بسنة الاساس 2007، وارتفع في سنة 2009 بنسبة 33% مقارنة بسنة الاساس 2007 (الاساس الثابت)، اما سنة 2009 فكانت نسبة التطور فيه بالارتفاع بنسبة 35,4% مقارنة بسنة الاساس 2008 (الاساس المتغير).

وبصورة عامة نلاحظ ان هذا يعود الى التوجه من قبل المصرف نحو توجيه جزء كبير من موجوداته النقدية نحو الاستثمارات المتمثلة بالاستثمارات طويلة الأجل (قطاع خاص) والاستثمارات قصيرة الأجل (التمثلة بالودائع قصيرة الأجل والاستثمار الليلي) عن طريق البنك المركزي العراقي وحوالات الحزينة قصيرة الأجل.

3. ان مؤشر الاستثمارات قصيرة الأجل الى اجمالي الموجودات الكلية كان في سنة 2007 بمقدار 0,338 مليون دينار عراقي مقابل مليون دينار عراقي من اجمالي الموجودات الكلية، حيث تبلغ نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل من اجمالي الموجودات الكلية 33,8%، وشكل مؤشر الاستثمارات قصيرة الأجل في سنة 2008 نسبة مقدارها 33,4%، وفي سنة 2009 انخفض المؤشر الى 22,7% قياساً الى اجمالي الموجودات الكلية.

ان سبب ارتفاع هذا المؤشر سنة 2007 و 2008 يعود الى قيام المصرف بالتوجه نحو الاستثمارات قصيرة الأجل وبالأخص الاستثمارات في القطاع الحكومي وذلك لكونها مضمونة وذات اوزان مخاطر متدنية جداً او معدومة (صفر) حسب تصنيف الاستثمارات من قبل البنك المركزي العراقي.

ان تطور مؤشر الاستثمارات قصيرة الأجل الى اجمالي الموجودات الكلية المنوية انخفض في سنة 2008 بنسبة 1,2% مقارنة بسنة الاساس 2007، وانخفض بنسبة 32,8% في سنة 2009 مقارنة بسنة الاساس 2007 (الاساس الثابت)، اما سنة 2009 فكان الانخفاض بنسبة 32% مقارنة بسنة الاساس 2008 (الاساس المتغير).

المحور السادس/ الاستنتاجات والتوصيات

يمكن بيان الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الباحثان بعد الانتهاء من بحثهما على الآتي:

1-6: الاستنتاجات:

1. تعد الاستثمارات المالية احد الأنشطة المهمة في المؤسسات المالية التي لها دور حيوي في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ من خلال استغلال الودائع المصرفية وتوظيف الأموال الفائضة يتم دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. يتمثل الاستثمار في استخدام جزء من الأموال المتاحة (المدخرات) لدى المجتمع عن طريق توظيفها في المجالات الاستثمارية لتحقيق عائد دوري مجزي وزيادة رفاهية المجتمع.
3. اوضحت مؤشرات السيولة ان سيولة المصرف خلال المدة كانت جيدة ومتحفظة حيث حافظ المصرف على الموازنة بين استثمار جزء كبير من ودايع زبائنه في الاستثمارات قصيرة الاجل وبين احتفاظه بسيولة جاهزة لمواجهة حالات السحب الطارئة.
4. اوضحت مؤشرات توظيف الاموال عدم تنوع الاستثمارات في المصرف موضوع البحث، إذ يسعى إلى الاستثمار قصيرة الأجل كونها سريعة التحول إلى سيولة وبأقل خسارة ممكنة واقتصارها على الاستثمارات الحكومية المضمونة لدى البنك المركزي العراقي.
5. اظهر مؤشر تحليل المديونية (مؤشر الرافعة المالية) ارتفاعاً يدل على قوة المؤشر نتيجة قيام المصرف برفع (تشغيل) الموجودات الكلية.

2-6: التوصيات:

1. ينبغي على المصارف التجارية تطبيق القوانين واللوائح التنظيمية التي يصدرها البنك المركزي المتعلقة بالاستثمارات المالية، وبذلك سوف يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. لتوظيف الأموال المتاحة (المدخرات) لدى المجتمع في الاستثمار المالي. لابد من زيادة الوعي الاستثماري لدى المودعين بصورة خاصة والمجتمع بصورة عامة.
3. استمرار المصرف باتباع اسلوب سياسته نفسها في توجيه السيولة العاطلة نحو الاستثمارات لتحقيق العوائد.
4. ينبغي على المصارف التجارية العراقية توسيع أنشطتها في المجالات الاستثمارية متوسط وطويلة الأجل من خلال تقديم القروض طويلة الأجل والاشتراك في تأسيس الشركات للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5. على إدارة المصرف الحفاظ على هذا المعدل الجيد من الرفع مع مراعاة المخاطر تجنباً للإشكالات التي قد يحدثها هذا الارتفاع في معدل الرفع لحقوق الملكية.

**المصادر:****أولاً: المصادر العربية:****أ. القوانين:**

1. قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006، "الوقائع العراقية"، العدد 4031، 2007.

ب. الكتب:

1. أبو زيد، محمد مبروك، "التحليل المالي: شركات وأسواق مالية"، الطبعة الثانية، دار المريخ، الرياض، 2009.
2. أبو موسى، رسمية احمد، "الأسواق المالية والنقدية"، الطبعة الأولى، دار لمعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
3. أنجفي، حسن و الأيوبي، عمر، "معجم المصطلحات التجارية والمصرفية"، بيروت، لبنان، 2006.
4. الجزراوي، إبراهيم محمد علي والدوغجي، علي، "محاضرات في تحليل ومناقشة القوائم المالية" 2009،
5. الحبيطي، قاسم محسن و يحيى، زياد هاشم، "تحليل ومناقشة القوائم المالية"، الدار الجامعية للطباعة والترجمة، الموصل، 2002.
6. الحناوي، محمد صالح و مصطفى، نهال فريد والعبد، جلال إبراهيم، "تقييم الأسهم والسندات: مدخل الهندسة المالية"، مكتبة الجامعة الحديثة، الإسكندرية، 2007.
7. الحياي، وليد ناجي، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار أترء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
8. الراوي، خالد وهيب وسعادة، يوسف، "التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي"، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000.
9. الشنطي، أيمن وشقر، عامر، "المحاسبة الإدارية"، الطبعة الأولى، دار البداية، 2006.
10. الشماع، خليل و عبد الله، خالد أمين، "التحليل المالي للمصارف"، اتحاد المصارف العربية، 2005.
11. الشمخي، حمزة و الجزراوي، إبراهيم، "الإدارة المالية الحديثة: منهج عملي تحليلي في اتخاذ القرارات"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
12. العامري، محمد علي إبراهيم، "الإدارة المالية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
13. العيساوي، عبد الكريم جابر، "التمويل الدولي: مدخل حديث"، الطبعة الأولى، بغداد، 2008.
14. ألوطيان، محمد، "المدخل إلى أساسيات الاستثمار"، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 1990.
15. أندراوس، عاطف ولیم، "أسواق الأوراق المالية: بين الضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطورها"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
16. تركي، محمود إبراهيم عبد السلام، "تحليل التقارير المالية"، الطبعة الثانية، مطابع جامعة الملك سعود، 1995.
17. رمضان، زياد، "مبادئ الاستثمار المالي والعيني"، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
18. رمضان، زياد و جودة، محفوظ، "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.
19. سلام، عماد صالح، "البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2004.



20. عبد الجواد، محمد عوض و الشديفات، علي إبراهيم، "الاستثمار في البورصة: أسهم_ سندات _ أوراق مالية"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
21. عريقات، حربي محمد موسى، "مبادئ الاقتصاد: الجزئي والاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1994.
22. علوان، قاسم نايف، "إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
23. مطر، محمد، "إدارة الاستثمار: الإطار النظرية والتطبيقات العملية"، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
24. مطر، محمد، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
25. نور، عبد الناصر إبراهيم و صيام، وليد زكريا و الخداهش، حسام الدين مصطفى، "أصول المحاسبة المالية"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.

ت. الدوريات:

1. الشمري، مايج شبيب، "فاعلية الاستثمار في الاقتصاد العراقي وإمكانات الإصلاح المستقبلية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد 2، العدد 8، 2007.
2. صالح، زهرة حميد و عبدالرؤوف، وجدان وحسن، حنان عبد حسن، "تقويم الاستثمارات المصرفية لدى مصرف الرافدين والرشد للفترة من 2002-2007"، 2009.

ث. الرسائل والاطاريح الجامعية:

1. الحسيني، همام عبد الوهاب هادي، "اثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي _ دراسة مقارنة لعينتين من المصارف العراقية والمصارف السعودية ذات القطاع الخاص"، ماجستير إدارة أعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2010.
2. الشخيلي، سجي أكرم عبد الرزاق، "تحليل العلاقة بين المخاطر المصرفية والعائد المحاسبي- دراسة تطبيقية في المصرف التجاري العراقي (ش.م.خ) للمدة من (2005-2007) المالية"، ماجستير علوم في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.
3. القرعة لوسي، عماد سالم أسد، "محاسبة الاستثمارات في المؤسسات المالية - دراسة تطبيقية في شركة التأمين الوطنية"، ماجستير في العلوم المحاسبية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2007.
4. المهندس، منيرة، "تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي- دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري"، ماجستير في علوم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2006.
5. برتو، فاديه جاسم مكي، "تقييم الاستثمارات المصرفية ومخاطرها باستعمال النسب المالية"، ماجستير في العلوم المحاسبية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009.
6. حمد، منى كامل، "المحاسبة عن الاستثمارات في المصارف التجارية وفق القواعد المحاسبية العراقية والمعايير المحاسبية الدولية_ دراسة تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار"، ماجستير في العلوم المحاسبية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2009.
7. سبجانه، مصطفى إبراهيم علي، "تقييم العوامل المؤثرة على المحفظة الاستثمارية للبنوك التجارية الأردنية _ دراسة تحليلية على البنوك التجارية الأردنية"، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، 2006.
8. صالح، نضال جاسم محمد علي، "تقويم كفاية أداء المصارف التجارية للمدة 1994-1998 - دراسة محاسبية مقارنة في عينة مختارة من المصارف التجارية (العامة والخاصة)"، ماجستير في العلوم المحاسبية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2000.



ثانيا : المصادر الأجنبية :-

A. Books

1. Alexander, Gordon J. & Sharpe, William F. & Bailey, Jeffery V., " Fundamentals Of Investments ", 3rd Ed, Pearson Education. Inc., 2001 .
2. Fabozzi, Frank J. & Peterson, Pamela P., "Financial Management & analysis", 2nd Ed, John Wily & Sons, Inc., 2003.
3. Francis, Jack Clarck. " Investment Analysis Management". 5th. ed., New York, Mc Grow, Hall, Inc, 1991.
4. Gitman, Lawrence J., "Principles of Managerial Finance", 2nd Ed, copyright by Lawrence J Gitman, 2000.
5. Hempel, George H. & Donald, G Simonson, " Bank Management Tax and Cases", 5th Ed, John Wiley & Sons .Inc., 1999.
6. Koch, Timothy W & Macdoudal, S. Scott, "Bank Management", 4th Ed , Dryden Press, 2000.
7. Larson, Kermit D. & Wild, John J. & Chiappeta, Barbara, "Fundamental Accounting Principles", 5th Ed, McGraw-Hill, 1999.
8. Rose, Peter S., "Commercial Bank Management", 4th Ed, McGraw-Hill, 1999.
9. Saleem, Mohammed Majeed, "Financial Statement Analysis: Theory & Applications", Al-HAMED, 1999.
10. Weygandt, Jerry J. & Kieso, Donald E. & Kimmel, Paul D., "Accounting Principles", 6th Ed, John Wiley & Sons, Inc., 2002.
11. Wild, John J. & Subramanyam, K.R. & Halsey, Robert F., "Financial Statement Analysis" , 9th Ed, McGraw-Hill, 2007.
12. Williams, Jan R. & others, " Financial and Managerial Accounting: The Basis for Business Decisions", 11th Ed, McGraw-Hill, 2002.
13. Winger, Bernard J. & Frasca, Ralph, "Investments: Introduction To Analysis and Planning", 3rd Ed, Prentice-Hall .Inc, 1995 .

B. Periodical

1. Cornett, Marcia Millon & Mcnutt, Jamie John & Tehranian, Hassan, " Performance changes Around Bank Mergers: Revenue Enhancements versus cost Reductions", Journal of Money, Vol. 38, No. 4, June, 2006.